قائده الاعلى وافق بحذر.. وبعض ضباطه متخوفون

الجيش الامريكي يسعى نحو "التوازن" بتسليح اعدائه السابقين في اربع مناطق

بغداد/ المدى والوكالات

يقول قادة امريكيون انهم اختبروا بنجاح استراتيجية تسليح مجموعات مسلحة من اجل مقاتلة القاعدة في محافظة الانبار، واجروا محادثات مع مجموعات مسلحة اخرى، في اربع مناطق على الاقل، وسط وشمال الوسط العراقي، حيث كان التمرد قوياً جداً.

وقالت صحيفة نيويورك تايمز بتقرير لها امس ان القادة الامريكان في بعض الحالات يشتبهون في كون تلك المجموعات ذات علاقة في هجمات سابقة على القوات الامريكية او كانت لديها علاقات مع تلك المجموعات وبعضها زود بالسلاح والذخيرة وتجهيزات اخرى عبر فرق عسكرية عراقية واضافت الصحيفة ان الامريكيين يدركون بعدما اسموه بالوصول الى "الجماعات السنية" ان للعديد منها صلات مع القاعدة في بلاد النهرين بوقت سابق لكنهم بدأوا يرفضون المنهج المتطرف الذي تتبعه القاعدة وخاصة ما يتعلق بالعمليات الانتحارية التي ادت الى مقتل الآلاف من المدنيين العراقيين، ومن اجل هذا السبب، كما يقول الامريكيون، تم تقديم الدعم للمجموعات تلك التي تقاتل القاعدة، المتوقفة عن شن هجمات على القوات الامريكية.

واشار التقرير الى ان هناك من ينتقد هذا الاسلوب من الجانب العسكري الامريكي، محذراً من ان تستعمل هذه الاسلحة في حرب اهلية في المستقبل، اذ ان الولايات المتحدة الامريكية انفقت ١٥ بليون دينار لتسليح قوات الامن التي تتألف من (٣٥٠٠٠٠) منتسب.

وقد اجتمع القادة الميدانيون خلال هذا الشهر مع الجنرال ديفيد بترايوس، القائد الاعلى في العراق، لمناقشة ظروف وشروط الالتقاء بالمجموعات المسلحة ويقول عسكريون كبار ان بترايوس اعطى موافقة حذرة للقادة الميدانيين للتفاوض مع المجموعات تلك في مناطقهم.

وقال احد القادة الذين حضروا الاجتماع، انه على الرغم من المخاطر في تسليح المجموعات التي كانت، حتى اليوم، قد قاتلت الامريكيين، فان المكاسب التي يمكن الحصول عليها ضد القاعدة لايمكن اهمالها، وقال ايضاً ان هذه الاستراتيجية تطرح امكانية احداث انشقاق بين جناحين من التمرد كان لهما نشاط كبير – مجموعة موالية لصدام واخرى ميليشيا اسلامية لها علاقة بعدد من المجموعات الموالية للقاعدة، مضيفاً الى ذلك قوله ان هذه الاستراتيجية ان لم تحقق النجاح التام فان بامكانها تقديم الكثير لخلق توازن في العراق وتسرع حركة انسحاب الجنود الامريكان وعودتهم الى وطنهم، حيث ان زيادة عدد القوات الامريكية، حسب اوامر الرئيس الامريكي بوش، وارسال المزيد منها (٣٠٠٠٠) جندي لم تحقق المهمة المطلوبة منها في اعادة الامن الى بغداد.

وتحدث التقرير الى ان خطة تسليح المجموعات السنية تمت تجربتها اولاً في محافظة الانبار اوائل هذا العام، بعد مقتل اعداد كبيرة من المدنيين في تلك المحافظة ومنع آلاف الرجال من الانضمام الى قوات الامن والشرطة العشائرية.

وبذلك فقدت الانبار سمعتها من كونها المكان الاخطر في العراق بالنسبة للقوات الامريكية.

واليوم يحاول الامريكيون تطبيق نموذج الانبار في مناطق اخرى وتشمل هذه المناطق، اجزاء من بغداد، خاصة المعقل القوي للقاعدة (العامرية)، والمنطقة الجنوبية من العاصمة في محافظة بابل والمسماة، مثلث الموت، ومحافظة ديالى حيث منطقة بساتين واشجار نخيل والتي حلت محل الانبار كمعقل للقاعدة في العراق فضلاً عن محافظة صلاح الدين.

وقال التقرير انه على الرغم من ان علاقة الامريكان بالجماعات المسلحة قد حققت بعض النجاح ضد القاعدة في الانبار، فان المشاكل الكثيرة التي عرقلت من مثل جهود الامريكيين في الوصول الى المتمردين ماتزال قائمة، كما ان اصدار عفو عام عن المتمردين يجابه بعض الصعوبات ايضاً واشار التقرير ان بعض القادة الامريكيين يرفضون ذلك، ويعتبرونه مكافأة للمجموعات المسؤولة عن مقتل ٣٥٠٠ جندي امريكي و٢٩٠٠٠ جريح وهناك سبب آخر وهو حقوق الامريكيين من تحول الاسلحة التي تسلم الى المسلحين اليوم، باتجاه الامريكيين فيما بعد.

ويعترف الامريكيون ان خطة تقديم سلاح للمتمردين قد نفذت سابقاً في اماكن اخرى شهدت حالات حروب مشابهة ومنها الحرب الجزائرية – الفرنسية، القتال بين البريطانيين ضد المتمردين في الملايو اوائل الخمسينيات وفي فيتنام.

وقد اعلن الجنرال ريك لينج (قائد فرقة المشاة الثالثة جنوب بغداد)، انه لن تقدم مساعدات امريكية لمجموعات قاتلت الامريكيين في منطقته، ومع ذلك فان هذا الكلام لا يطبق في مناطق اخرى تجرى فيها محادثات مع المسلحين، اذ تم في الانبار اجراء مباحثات مع "كتائب ثورة العشرين" ولها تاريخ في الهجوم على الامريكان، كما تم اتفاق بين الامريكان وشيوخ تكريت على تشكيل وحدات شرطة لمقاتلة القاعدة.

وعلى هذا الصعيد اعلن الجيش الاميركي أمس الاثنين ان ما لا يقل عن ١٣٠ من زعماء العشائر في محافظة صلاح الدين، قرروا محاربة تنظيم القاعدة والمجموعات "الارهابية" في المنطقة، بالتعاون مع المحافظة.

واوضح بيان للجيش ان "هذا الاتفاق التاريخي قد حدث في معقل صدام وكل هؤلاء الشيوخ اكدوا دعم الحكومة المحلية في محاربة القاعدة".

واضاف ان "اللقاء بين شيوخ العشائر عقد في تكريت حيث تمت مناقشة مسائل الدفاع عن محافظة صلاح الدين بمواجهة تنظيم القاعدة والجماعات الارهابية الاخرى".

وترأس الاجتماع المحافظ حمود الشكطي بحضور نائبه عبد الله حسين محمود بالاضافة الى قائد الشرطة ومسؤولين اداريين وعسكريين في المحافظة.

ونقل البيان عن الشكطي قوله ان "الخطوات الامنية التي تتخذها العشائر في المحافظة تحظى بمباركة قائد الشرطة والمحافظ ووجهاء" تكريت.

واكد اللفتنانت كولونيل مارك ادموند، قائد الجيش الاميركي في المنطقة، ان "المجلس الجديد تعهد تحويل كلامه الى افعال وكذلك التزمت قيادة المحافظة من جانبها محاربة الارهاب".

واضاف ان العشائر حققت نجاحات في الحاق الهزيمة بالقاعدة في الانبار وآن الاوان للسيطرة عليها في محافظة صلاح الدين.

وشكل عدد كبير من العشائر في الانبار "مجلس انقاذ الانبار" في ايلول ٢٠٠٦ لمحاربة تنظيمات القاعدة كما ان هناك محاولات لتشكيل مجلس مماثل في محافظة ديالى.

برغم اتهامها بمقتل آلاف المدنيين في دارفور

الخرطوم توفر معلومات قيمة لواشنطن حول خط التمرد في العراق

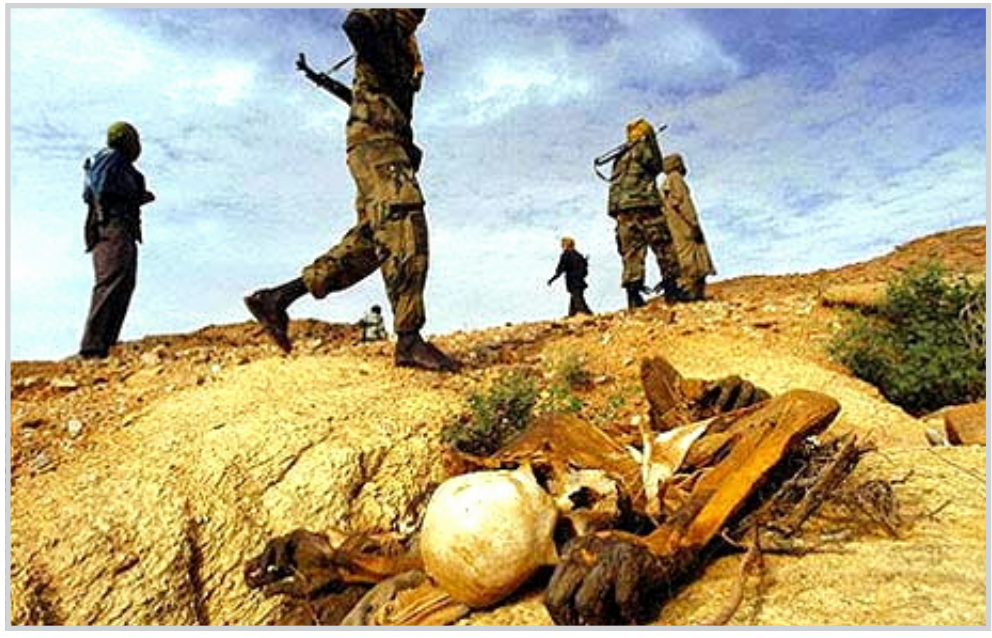

لوس انجلوس / المدى

عملت السودان بشكل سري مع وكالة الاستخبارت المركزية (الامريكية) CIAللتجسس على الحركات المسلحة في العراق، في مثال على كيفية استمرار تعامل الولايات المتحدة مع النظام السوداني رغم ادانته لدوره المشتبه به في مقتل عشرات الالاف من المدنيين في دارفور

وقد ادان الرئيس بوش اعمال القتل في مناطق غرب السودان على انها ابادة جماعية، ثم فرض عقوبات على حكومة السودان. لكن بعض النقاد يقولون ان الادارة الامريكية قد خففت من تطبيق العقوبات للمحافظة على التعاون الاستخباري المكثف مع السودان.

وتؤكد العلاقة الحقائق المعقدة لعالم ما بعد الحادي عشر من ايلول، حيث اعتمدت الولايات المتحدة بكثافة على التعاون العسكري والاستخباري مع دول عدة من بينها السودان واوزبكستان، والتي كانت تعد من الدول المنبوذة بسبب سجلها في مجال حقوق الانسان.

قال احد مسؤولي الاستخبارات الامريكية، وقد طلب مثل غيره عدم الكشف عن هويته، حينما دارت مناقشة حول تقييم الاستخبارات: "يحدث التعاون الاستخباري لاسباب كثيرة جدا. وهو لا يكون دائما بين اناس يحب بعضهم بعضا كثيرا".

وقد تزايدت اهمية السودان بالنسبة للولايات المتحدة منذ هجمات ١١ ايلول بسبب ان هذه الدولة العربية اضحت معبرا للمقاتلين الاسلاميين الذين يعتزمون الذهاب الى العراق او الباكستان. ويقول المسؤولون انِ تدفق المقاتلين الاجانب المستمر قد وفر غطاءً للمخابرات السودانية لزرع جواسيس في العراق. ويؤكد احد موظفي الاستخبارات الامريكية السابقين، وقد كان يشغل منصبا رفيعا وهو مطلع جيدا على التعاون بين السودان والـ CIAانه: "اذا كان لديك جهاديون يسافرون عبر السودان الى العراق، فان هناك نمطا متواترا في هذا البلد يمنع بحد ذاته من اثارة الشكوك. انه يخلق فرصا لارسال سودانيين ضمن الجموع المتدفقة".

وكنتيجة لذلك، فان الجواسيس السودانيين كانوا عادة في موقع افضل من وكالة الاستخبارات الامريكية في جمع المعلومات عن تواجد القاعدة في العراق، بالاضافة الى نشاط الجماعات المسلحة. ويقول مسؤول سابق آخر في المخابرات الامريكية، وهو كسابقه ضليع في الشؤون السودانية: "ليس بامكان الاشخاص شقر الشعور، وزرق العيون، ان يفعلوا الكثير في عموم منطقة الشرق الاوسط، وليس بامكانهم فعل اي شيء في العراق. السودانيون بامكانهم الذهاب الى الاماكن التي لا نستطيع الذهاب اليها، فهم عرب وبامكانهم استطلاع ما حولهم".

ويرفض المسؤولون الافصاح عما اذا كانت المخابرات السودانية قد ارسلت ضباطها الى العراق، ويعبرون عن قلقهم حيال حماية المصادر الاستخبارية والطرق المستخدمة. وهم يقولون ان السودان قد اسس شبكة من المخبرين في العراق يقومون بتوفير المعلومات عن المسلحين. كما ان بعضهم تم تجنيده بينما كانوا يسافرون عبر الخرطوم.

وتقول صحيفة لوس انجلوس تايمز ان العلاقات الامريكية–السودانية لا تقتصر على العراق. فقد ساعدت السودان على تعقب الاضطرابات في الصومال من خلال رعاية الاتصالات مع اتحاد المحاكم الاسلامية والمليشيات الاخرى ضمن الجهود الرامية لايجاد مشتبهي القاعدة المختبئين هناك. كما قدمت السودان تعاونا مكثفا في عمليات مكافحة الارهاب، وقامت، تلبية لطلب الولايات المتحدة، باحتجاز المشتبه بهم لدى مرورهم بالخرطوم.

وبالمقابل فان السودان تحصل على بعض المنافع. فقد حصلت، من خلال علاقتها مع الاستخبارات الامريكية، على قناة خلفية مهمة للاتصالات مع الحكومة الامريكية. كما ان واشنطن استخدمت هذه القناة ايضا في الاتكاء على الخرطوم في الازمة في دارفور وقضايا اخرى.

وفي الوقت الذي كانت السودان تتعرض الى ادانات من المجتمع الدولي، فان عملها في مجابهة الارهاب قد حاز على جائزة ثمينة. وقد اصدرت وزارة الخارجية الامريكية حديثا تقريرا ينعت السودان بانه "شريك قوي في الحرب على الارهاب".

ويتهم بعض النقاد ادارة بوش بانها لينة تجاه السودان لخوفها من تعريض جهود مكافحة الارهاب الى الخطر. جون بريندرغاست، وهو مدير الشؤون الافريقية في مجلس الامن القومي بادارة كلينتون، يصف العقوبات الاخيرة التي اعلنها بوش الشهر الماضي بانها "ملابس النافذة" المصممة لاظهاره حازما، بينما لا يضع الا القليل من الضغوط الحقيقية على السودان ليمنع المليشيات، التي يعتقد بشكل واسع انه يساندها، من قتل افراد القبائل المقيمة في دارفور.

يضيف بريندرغاست، وهو حاليا المستشار الاقدم في مجموعة الازمة الدولية: "ان واحدة من المحددات غير الملحوظة في التحرك النوعي الحقيقي في الاستجابة الى جرائم الابادة في دارفور، هي العلاقات النامية مع السلطات في الخرطوم في معارضة الارهاب. ويؤكد: انه العامل المفرد الاكبر الذي يوضح لماذا تكون الفجوة بين الاقوالِ والافعال كبيرة الى هذه الدرجة".

وقد بين السفير السوداني في الولايات المتحدة جون اوكيك، في مقابلة صحفية، ان العقوبات قد تؤثر على نيات بلده في التعاون في الشؤون الاستخبارية. وقد تضمنت الخطوات التي اعلنها بوش منع ٣١ شركة حكومية سودانية من الدخول ضمن النظام المالي الامريكي.

ويقول اوكيك ان قرار فرض عقوبات مالية "ليس بالفكرة الصائبة. انها تخرب التعاون فيما بيننا، وتزيد من قوة الذين اتخذوا جانبا متطرفا، اولئك الذين لا يرغبون في التعاون مع الولايات المتحدة". لكن مسؤولي البيت الابيض و الاستخبارات الامريكية قللوا من شأن الرأي القائل بان التعاون الاستخباري سوف يعاني جراء ذلك، ويقولون بانه يصب في مصلحة كلا البلدين. وبهذا الصدد يقول جوردان جوندروي، وهو الناطق الرسمي بلسان مجلس الامن القومي: "ان الشيء الاول الذي أخذ بعين الاعتبار عند فرض عقوبات اشد هو ان السودان لم يوقف العنف هناك وان الناس يستمرون في معاناتهم. نحن نتوقع بالتأكيد بان السودان سوف يستمر في جهوده ضد الارهاب لانها تصب في مصلحته، وليس فقط في مصلحتنا".

وتكمن مصلحة السودان في تعقب الحركات المسلحة في ان المتطرفين السودانيين والمقاتلين الاجانب الذين يمرون عبر البلاد سوف يعودون ادراجهم، على الارجح، ليكونوا عنصرا كامنا في اثارة عدم الاستقرار. واستنادا الى احد المسؤولين فان تراخي قبضة السودان على المسافرين قد حوله الى "محطة سفر" بالنسبة الى المليشيات الاسلامية، ليس فقط في شمال افريقيا وانما ايضا بالنسبة الى المملكة العربية السعودية وبلدان الخليج الاخرى.ويقول بعض موظفي الاستخبارات الامريكية السابقين ان مساعدة السودان حول العراق لا تعدو ان تكون محدودة القيمة، وذلك جزئيا بسبب ان هذا البلد مسؤول عن جزء بسيط من المقاتلين الاجانب، وهم بشكل رئيس على مستويات دنيا من التمرد.ويقول احد مسؤولي المخابرات الامريكية السابقين، وقد عمل سابقا ببغداد: "لن يكون هناك شخص سوداني قريب من القيادة العليا للقاعدة في العراق. قد يكون هناك بعض المقاتلين ولكنهم ليسوا سوى ذخيرة المدفعية. انهم لا يحظون بالثقة والقدرة على تسلق طريقهم الى اعلى. الاشخاص الذين يقودون القاعدة في العراق هم عراقيون واردنيون وسعوديون".ولكن آخرون يقولون بان مساهمة السودان اصبحت مهمة لان السودانيين قد اضحوا يحتلون بشكل متكرر مواقع الاسناد في عموم المجتمع العربي، بضمنها التمرد في العراق، مما يعطيهم امكانية الوصول الى سلسلة التحركات والامدادات.ويقول مسؤول سابق اخر في وكالة الاستخبارت الامريكية، وقد كان مشرفا على جمع المعلومات الاستخبارية من العراق: "كل مجموعة بحاجة الى سلاح، وكل مجموعة بحاجة الى مكان للاجتماع. يمكن للسودانيين ان يكونوا مشاركين في سلسلة الاسناد او قنوات التهريب من السعودية او الكويت".

ويقول المسؤول في وزارة الخارجية ان السودان قد "وفر معلومات حيوية كان من شأنها ان تساعد جهودنا في مكافحة الارهاب حول العالم"، لكنه يلاحظ ان هناك صراعا موروثا يشوب هذه العلاقة. ويضيف: "لقد فعلوا اشياء انقذت ارواح الامريكيين. لكن الخلاصة انهم يقصفون شعبهم خارج وازو في دارفور. في تعاملنا مع السودان، يبدو انهم يلعبون دائما على كلا الطرفين مقابل الوسط".وتميل وكالة الاستخبارت الامريكية الى مناقشة التعاون مع السودان. ويقول باول جيميغليانو، الناطق بلسانها: "لا تلتزم الوكالة، كقاعدة عامة، بالعلاقات مع منظمات الاستخبارت الاجنبية". بينما يقول اوليك، السفير السوداني: "ان تفاصيل ما نقوم به في مكافحة الارهاب غير متوفرة للنقاش". لكنه يلاحظ ان وزارة الخارجية الامريكية "قد قالت علنا اننا مشاركون في مكافحة الارهاب"، وان المساعدة التي يقدمها بلده "لا تقتصر على السودان فقط".وكانت العلاقات بين الاستخبارات الامريكية والسودان قد قُطعت في منتصف تسعينيات القرن المنصرم. ففي ذلك الوقت كانت السودان تقدم ملجأ آمنا لاسامة بن لادن وقادة القاعدة الاخرين. ولكن العلاقات اعيدت بعد فترة قصيرة من اعتداءات ١١ ايلول، حينما اعادت الـ CIAفتح مقرها في الخرطوم.

وتوضح لوس انجلوس تايمز ان التعاون تركز في البداية على المعلومات التي يمكن ان يقدمها السودان حول نشاطات القاعدة قبل ان يغادر ابن لادن الى افغانستان عام ١٩٩٦، بضمنها محاولات القاعدة للحصول على اسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية، وحول واجهاتها التجارية العديدة وشركائها هناك.

وتؤكد مصادر صحفية ان السودان انتقل منذ ذلك الحين الى ما بعد مشاطرة المعلومات التاريخية عن القاعدة ليشارك في العمليات الجارية لمكافحة الارهاب، مركزا على المناطق التي يبدو فيها ان المساعدة تلقى اكثر تقديراً. ويقول المسؤول في الاستخبارات الامريكية: "سوف يكون العراق المكان الذي تلعب الاستخبارات فيه اكبر تأثير على امريكا".

في عام ٢٠٠٥ ارسلت الـ CIAطائرة نفاثة الى السودان لتقل رئيس مخابرات هذا البلد، الجنرال صلاح عبد الله غوش الى واشنطن لحضور اجتماع عُقد في مقر الوكالة. لم يعد بعد ذلك غوش الى واشنطن، لكن موظف سابق يقول بان "هناك زيارات تواصلية كل يوم" بين وكالة الاستخبارت الامريكية والمخابرات

بغداد وديالى الاكثر تاثراً

تقرير : تسجيل ١٣ الف حالة عنف في البلاد خلال ألاشهر الست الماضية

كربلاء/ المدى

كشف تقرير أعدته شبكة عراق بلا عنف عن حوادث العنف في العراق خلال الأشهر الستة الماضية من عام ٢٠٠٧ إن عدد أعمال العنف في جميع محافظات العراق بلغ ١٣ ألفاً و١٩٣ حالة عنف تسببت بمقتل ٩ آلاف و٣٥٢ وجرح ١٥ ألفاً و٨٠٩ فيما كشف التقرير عن نزوح ١١ ألفاً و٧٦٣ عائلة عراقية من مناطق سكناهم.

وقال رئيس الشبكة الشيخ جلال الحسناوي لـ(المدى) ان ٢١٪ من هذه الحوادث سجلت ضد القوات العراقية في ما سجلت ٣٤٪ من حوادث العنف في العراق ضد القوات الامريكية بينما سجلت ٤٥٪ من حوادث العنف للجماعات المسلحة مبيناً إن هذه الحوادث شكلت ٥٥ ٪ منها كنتيجة للصراع الطائفي بين الأحزاب الماسكة على مفاصل السلطة و شكل٤٥٪ منها للوجود الامريكي في العراق.

واوضح الحسناوي إن عدد الضحايا والمخطوفين العراقيين الذين ما زال مصيرهم مجهولا بلغ ٩ آلاف و٣٥٢ بينهم ٥ الاف و٤٩٣ من الرجال والفان و١٩٤ من النساء والف و٦٦٥ طفلا.. مضيفاً ان عدد الجرحى خلال الاشهر الستة الماضية بلغ ١٥ ألفاً و٨٠٩ بينهم ٩ الاف و٣٦٢ من الرجال و٤ آلاف و٥٨٣ من النساء والف و٨٦٤ من الاطفال، موضحا ان عدد العوائل التي هجرت وشردت من مساكنها جراء اعمال العنف بلغ ١١ ألفاً و٧٦٣ عائلة.

واضاف: ان بغداد شهدت اكثر حوادث للعنف حيث بلغت ٣ آلاف و٧١٤ وسجلت اعلى عدد في الضحايا حيث بلغ الفين و١٠٨ ضحايا و٣ الاف و٩٦٣ جريحاً تليها محافظة ديالى حيث سجل فيها الفان و٢١٦ حادثة تسببت باستشهاد ٩٣٧ وجرح الفين و٤٥١ ثم محافظة الانبار حيث سجل فيها الف و٧٨٤ حادثة تسببت باستشهاد ٨٤٣ وجرح الف و٦٢٣ تليها البصرة حيث شهدت ٩٧٦ حالة عنف استشهد ٥١٣ وجرح ٨٧٣ فيما سجلت محافظة السليمانية اقل عدد حوادث للعنف حيث سجلت ٦٨ حادثة استشهد فيها ٤٢ شهيداً وجرح ٦٤ ,

واوضح الحسناوي ان مسببات احداث العنف التي سجلها مراقبو الشبكة في استطلاعاتهم تبين ان اهمها:

سيطرة القوات الامريكية على مفاصل الدولة العراقية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر لأنها هي المسؤولة عن الوضع الأمني في العراق حسب قرار مجلس الأمن الدولي تستغله هذه القوات لكي تقوم بأعمال تؤدي إلى زيادة العنف في العراق، من خلال تصفية حساباتها مع دول اقليمية داخل الساحة العراقية والصراع الطائفي بين الكتل السياسية المتقاتلة على السلطة وتدخل المؤسسة الدينية بكل مفردات العمل السياسي أدى إلى تحول الخطاب السياسي من قبل هذه الكتل إلى خطاب طائفي لتؤدي بالتالي إلى غياب الرؤية السياسية في الإدارة والحكم التي أدت بهذه الكتل أو الأحزاب إلى عدم تطبيق برنامج سياسي واحد من اجل بناء الدولة العراقية، وهذا ما انعكس سلبا على كل أطياف الشعب العراقي وكذلك عدم قدرة السلطة و أجهزتها التنفيذية في الوزارات على التحكم بالملف الامني والسيطرة عليه وذلك لان المحاصصة الطائفية وضعف مجلس النواب أديا الى تفاقم حالة اليأس لدى أبناء الشعب العراقي، فضلاً عن استفحال ظاهرة الجماعات المسلحة التي تقوم بما تشاء من اعمال عنف.

واكد ان من الاسباب ايضاً، ان انهيار مؤسسات الدولة بعد سقوط النظام السابق أدى إلى التدخل الخارجي من قبل الدول المجاورة في الشأن العراقي لجعل العراق ساحة حرب وتصفية حسابات مع الجيش الامريكي إضافة إلى وجود أجندة خاصة لهذه الدول تريد تحقيقها على ارض العراق من خلال إشعال نار الفتنة الطائفية وإفشال حالة التغيير التي حدثت في العراق، ما جعل الوجود المخاباراتي لهذه الدول يمتد في ارض العراق من اجل توسيع رقعة الإرهاب والعنف.

واشار رئيس الشبكة الى ان مؤشرات تقليص العنف تاتي من خلال عدة نقاط اهمها تفعيل مؤتمر الوفاق والمصالحة الوطنية داخل العراق بين مكونات المؤسسات الدينية بكل مذاهبها المتفق عليها والعمل على وضع أسس جادة من اجل حفظ حرمة الدم العراقي وإصدار فتاوى ملزمة بحق الفئات المنحرفة في الفكر والعقيدة بعد تشخيصها بكل جرأة، مؤكداً ان الصراع القائم الآن في العراق ليس بين مكونات الشعب العراقي بل بين المؤسسات الدينية باطنا والمتجسد ظاهرا بين الكتل السياسية لنبذ الخلافات بين المذاهب الدينية لينعكس إيجابيا على المؤسسة السياسية لتتمكن من العمل من اجل مصالح الشعب للنهوض بواقع العراق والعمل على استقلاله وإخراج كل وجود اجنبي واعطاء الاولوية للملف الامني والسيطرة على الحدود العراقية من خلال جعل المؤسسة الأمنية مؤسسة عراقية غير خاضعة لعمليات التوافق أو المحاصصة السياسية وتجهيز هذه الأجهزة بالمعدات والأجهزة المتطورة التي تستطيع من خلالها العمل بكل وطنية لإخراج العراقيين من مأزق الاحتراب، وشدد ان على المؤسسة الدينية والسياسية عدم التدخل لتسهيل مهام الحكومة لتصفية الجماعات المسلحة المتواجدة على ارض العراق، وكذلك جدولة خروج القوات الاجنبية من العراق وعدم ترك جدولته خاضعة لحسابات الانتخابات في الدول الاجنبية لكي يتمكن العراقي من معرفة وقت استقلال بلده والحد من المظاهر المسلحة وحل الجماعات المسلحة التابعة للأحزاب وإقصاء أي حزب من العملية السياسية إذا لم يلتزم بهذا البند. وايضا تفعيل دور لغة الحوار بين الكتل السياسية من اجل تقريب وجهات النظر وزرع الثقة والابتعاد عن الخطاب الطائفي لما يعكس هذا الخطاب من مردودات سلبية على المجتمع العراقي ككل، بالاضافة الى الاتفاق الجاد على بعض فقرات الدستور الخلافية لما تشكل هذه الفقرات من اختلاف بين مكونات الشعب العراقي مما يؤدي بالتالي الى تفاقم ظاهرة العنف.